باتحادهما اه   وضعا حقيقيا او مجازيا الاول وضع اللفظ لما هو حقيقة
فيه والثاني وضعه لما هو مجاز فيه وقد مثل لهما على اللف والنشر المرتب
وقد علمت مخالفته كلامه في المجاز لما اسلفناه لك عن السيد وغيره
وعلمت ان الوضع الحقيقي يكون شخصيا ونوعيا وان الوضع المجازي
نوعي لان الواضع وضع المجاز مستحضرا افراده بوجه كلي يشملها حيث
قال مثلا وضعت كل لفظ بين معناه ومعنى اخر علاقة من العلاقات
المعتبرة ليدل على هذا المعنى الاخر بواسطة قرينة عليه   دلالة
المطابقة من اضافة المصاحب الى المصاحب او على حذف مضاف اي
دلالة ذي المطابقة اي اللفظ ذي المطابقة كمعناه لكن هذا لا يناسب
ما درج عليه الشرح من اسناد المطابقة الى المعنى   لمطابقته اي
المعنى علة لقوله يدعونها وضمير له يرجع الى اللفظ هذا هو اللائق
علة السابق   من قولهم اقول يحتمل ان المراد مشتق من قولهم و
هو المتبادر فيكون جريا على مذهب الكوفيين من اصالة الفعل
لغيره في الاشتقاق ولا يصح هنا تقدير المضاف من مصدر قولهم اي
لما يلزم عليه من اتحاد المشتق والمشتق منه اذا اريد بالمصدر المعتد
المطابقة ومن اشتقاق المزيد من المزيد وهو ممنوع اذا اريد به الى
الطباق والقول على هذا الاحتمال بمعنى المقول على حذف مضاف
اي من فعل مقولهم طابق الخ اي من الفعل في هذا المقول وليس الغرض
تقييد المشتق منه بكونه في هذا المقول بل ابرازه في تركيب سمع ويحتمل
ان من تعليلية لمحذوف اي وانما سميت المطابقة بالموافقة لقولهم
الخ فاحفظ هذه الدقائق   اذا توافقا الخ اقول كان الواجب اذا
توافقتا فان الفعل مؤنثة كما في القاموس والمصباح والمختار ومجازي
التانيث كحقيقته في وجوب لحوق تاء التانيث للفعل اذا اسند الى الضمير
وحيث تضمنا قال في الكبير اعلم ان في كلام المص العطف على
معمولي عاملين مختلفين احدهما جار لان قوله الخ وحيث معطوف على
قوله ما وافقه وقوله تضمنا معطوف على قوله دلالة المطابقة وهو
جائز عند الاخفش والكسائي والفراء والزجاج وكذا ما يجوز ما صفه

المط

المص عنه من اشتراط كالاعلم ان يكون المخفوض المعطوف واليا اي تابعا
للعاطف لان ما هنا كذلك   اي دلالة تضمن فيه اشارة الى ان المص
حذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه وضافة دلالة الى التضمن والى
الالتزام من اضافة المسبب الى السبب وقوله لتضمن علة يدعونها
ففهمت انه حيوان الخ قال في الكبير فهذا مثال يظهر فيه الانتقال
من معنى اللفظ الى جزئه وقد صعب على كثير فاستشكلوا بانه لا انتقال
الا في فهم المركب يفهم اجزائه فكيف يتاتى الانتقال وجوابه ان المركب قد يفهم اجمالا
ثم ينتقل الذهن الى جزء اجزائه ثم بعد اوراق نقل هذا عن بعضهم ثم قال لكن يبحث في
هذا الجواب يستلزم تقدم وجود الكل في الوجودين ويستلزم ان يفهم الجزء مرتين مرة في
ضمن المركب واخرى منفردا والوجدان يكذبه اه قال شيخنا العدوي وحينئذ فالاحسن
ما ذهب اليه بعضهم من ان دلالة التضمن فهم الجزء في ضمن الكل ولا شك انه
اذا فهم المعنى فهمت اجزائه فليس فيها انتقال من اللفظ الى المعنى ومن
المعنى الى الجزء بل هو فهم واحد يسمى بالقياس الى تمام المعنى مطابقة وبالقياس
الى جزئه تضمنا بخلاف دلالة الالتزام فانه لا بد فيها من الانتقال من اللفظ الى
المعنى ومن الملزوم المعنى الى اللازم ضرورة ان اللازم لا دخل له في الوضع اصلا
وهذا وجه من يقول ان التضمنية وضعية والالتزامية عقلية اه وقال
عبد الحكيم ما نصه فهم الجزء من اللفظ متاخر في الوجود عن فهم الكل وان كان فهمه
في ذاته متقدما عليه سواء قلنا ان فهم الكل عين فهم الجزء من اللفظ بالذات متغاير
له بالاعتبار كما في شرح مختصر الاصول العضدي او قلنا بتغايرهما بالذات اه اقول
يؤخذ منه ان التقدم على تقدم الجزء على الكل في الذهن ايضا انما هو في فهم
الجزء في ذاته لا في فهمه من اللفظ الموضوع للكل فلا يرد الشق الاول من البحث
السابق واما الشق الثاني منه فقد يدفع بمنع تكذيب الوجدان فهم الجزء مرتين
فتامل   واما دلالة التزام الخ انما قدره لما تكون العاطف داخلا على ما فيه لكن فيه انه يقتضي
الكلام عليه سابقا بما فيه متعلق ما قبله فيفوت حسن سبك التقسيم فالاحسن
انما تدعو ان اما التزام معطوف على قوله ما وافقه اي ودلالة على ما لزمه
هو التزام اي يسمى بدلالة الالتزام قرره شيخنا الشيخ   اي اللازم احوال ايقاع
ما على اللازم يقتضي قوله لزم والا وحق ايقاعها على النبي مثلا   فهو اي الدلالة

Copyright © King Saud University